A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/51/L.12
4 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال

مسائل السياسات القطاعية: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

كوستاريكا* وكولومبيا**: مشروع قرار

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية(١)، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع(٢)، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات(٣)،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٤٩/١٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تحيط علما بإعلان وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وكذلك ببلاغ وزراء خارجية ورؤساء وفود حركة بلدان عدم الانحياز المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،

---

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

** بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

(١) قرار الجمعية العامة دإ - ٣/١٨، المرفق.

(٢) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع ثانيا.

041196 041196 96-30306

963036

وإذ تلاحظ ما يترتب على عملية العولمة، وتحرير التجارة، والتغيرات التكنولوجية السريعة، من آثار واسعة النطاق في الآفاق الاقتصادية للبلدان النامية،

وإذ تعيد تأكيد الطابع العاجل المتجدد لتعزيز التصنيع بوصفه عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة للبلدان النامية وكذلك في القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمالة المنتجة،

وإذ تشدد على ضرورة النهوض بالتعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في ميدان التنمية الصناعية، وعلى أهمية الدور الذي تقوم به في هذا المضمار منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،

وإذ تسلم بالدور المتزايد الذي يقوم به المجتمع التجاري، بما في ذلك القطاع الخاص في تعزيز العملية الدينامية لتنمية القطاع الصناعي،

وإذ ترحب بالبرنامج الكبير الذي اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ميداني الإصلاح وإعادة التشكيل، الذي يهدف إلى تعزيز دورها بوصفها وكالة التنسيق المركزية في منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية بغية تعزيز صلتها وأثرها وفعاليتها من حيث التكاليف وكفاءتها،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - تشدد على أهمية تهيئة مناخ دولي ووطني إيجابي لتصنيع البلدان النامية وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية تستهدف، في جملة أمور، تعزيز تنمية المؤسسات، والاستثمارات المنتجة، والتكيف التكنولوجي والابتكار، وتوسيع إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان النامية في إطار نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف وغير تمييزي ومتسم بالشفافية وقائم على قاعدة متعددة الأطراف؛

٣ - تكرر أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بوصفه أنجع وسيلة للتعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية؛

٤ - تحث البلدان المتقدمة النمو على تصحيح الاتجاه الحالي المتمثل في انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية لتمكين البلدان النامية من زيادة وتغذية مواردها المحلية لأغراض توسيع نطاق قدرتها الانتاجية الصناعية وتنويعها وتحديثها؛

---

(٤) A/51/340.

٥ - توصي بزيادة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك خطط التمويل المشترك، والصناديق الاستئمانية، وتحويل الديون إلى رأسمال سهمي، وغير ذلك من تدابير تخفيف عبء الدين، وخطط إقامة مشاريع صناعية مشتركة، وإقامة تعاون فيما بين المؤسسات، وتوفير رأسمال مساهم للتنمية الصناعية، وبخاصة في البلدان النامية؛

٦ - تدعو المجتمع الدولي ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تكثيف وتوسيع نطاق التعاون القائم فيما بينها في مجالات عدة منها التجارة في المنتجات المصنعة، والاستثمارات الصناعية، والشراكات التجارية إضافة إلى التكنولوجيا الصناعية والمبادلات العلمية؛

٧ - تطلب إلى منظمة التنمية الصناعية أن تجري، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي سياق دعم التعاون بين بلدان الجنوب، تقييما وتحليلا عميقين لأفضل الممارسات والدروس المستفادة في ميدان التنمية الصناعية على نحو يوفر نظرات وأفكارا عملية. وينبغي لهذا التعاون أن يحسن قدرة البلدان النامية على الانتفاع من خبراتها المشتركة في رسم سياساتها واستراتيجياتها الصناعية، وتطلب أيضا إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة؛

٨ - تطلب كذلك إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن توسع وتعزز تفاعلها مع المجتمع التجاري بما في ذلك القطاع الخاص، في مجال المساعدة في تطوير القطاع الصناعي في البلدان النامية، ولا سيما في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

٩ - تدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تقديم الدعم اللازم لنجاح تنفيذ برنامج "التحالف من أجل تصنيع أفريقيا" الذي بدأته حكومات البلدان الأفريقية والقطاع الخاص في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، في أبيدجان ويهدف إلى تسريع عجلة التصنيع في أفريقيا عن طريق بناء القدرة الصناعية وإقامة الشراكات بين حكومات البلدان الأفريقية والقطاع الخاص على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية؛

١٠ - تكرر أهمية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير الدعم الفعال للتنمية الصناعية للبلدان النامية، وتطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل الاضطلاع بدورها التنسيقي المركزي في ميدان التنمية الصناعية بغية تعزيز فعالية هذا الدعم وزيادة أهميته وأثره الإنمائي؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -